

ثم سئل فيما اذا كان لزيد يد مئة عمرو دينان معلوما القدر من حسن  
واحد غير ان احد الدينين لكفيل والاخر بغير كفيل فذهب عمر لزيد مطلقا  
معلوما من الدرهم ولم يعين اي الدين هو ثم ادعى ان ما دفعه من  
الدين الذي لكفيل دون الاخر وفي التبيين فابده له فهل يكون القول  
قوله مع عينة الجواب نعم القول قول لدايق مع تعيينه سئل فيما اذا  
طلب زيد من عمرو ان يسجد قد راى من الخبز وقال له كبريعة فان  
راى لك شي من العن عنده فهو عندي فباعه عمر والخبر يمش  
معلوم حال لدي بيعة شرعية ثم امتنع زيد من اداء الشئ لعمرو  
فهل يلزم بركه في نظير العن لزيد الجواب نعم سئل في رجل له يد مئة  
زيد مبلغ معلوم من الات حرفة موكل بها رجل معلوم بكفالة  
عمرو وقام بكنه زيدا وفي العن حاله قبل حلول الاجل او  
يخص له كفلا اخر مستغلا بان ذلك الكفيل حريمه لا يبدل بمطالبة  
ولا مما خصه باليمن عند حلوله الاجل فهل ليس له ذلك الجواب  
نعم وافتي تاريخ الهداية فيما اذا قصد المديون السفر فانه اذا  
لم يحل الاجل لا يمنح ولا يلزم بكفيل بل يقبل كبر الدين اذ لا ريب  
فاخره معه فاذا حل الاجل طالبه بد يتك اقول وفي الخلاصة  
واجبوا ان الدين الموكل اذا قرب حلوله واراد المديون السفر  
لا يجر على اعطاء الكفيل وفي المنتقى رب الدين لو قال للقاضي  
ان صدقوني يريد ان يقرب عني فانه يطالب بالكفيل وان كان  
الدين موطلا وفي المحيط لو افتي بقول الثاني فزيد السفر في سائر  
الديون يا حد لكفيل كان حنا رقبا بالناس قال ابن التتحة هذا  
ترجع من صاحب المحيط وفي القسبية ليس للداين مطالبة الجواب  
بالكفيل قبل الاجل ومنه الاخر انه قال وهو الظاهر في رواية له  
ذلك انه في زمان المعتمد فتوى تاريخ الهداية ولكن في هذا الزمان  
الارفق بالناس عدم السفر حتى يعطي الكفيل فيسبى الاقناب لان

المعنى

المعنى يعني بالارفق واما غير المسافر فلا يلزمه الكفيل لانه يجوز ان يسبح  
مشايخنا الشيخ ابراهيم الزبي الساجي ومن خطه نقلت ووجه كونه  
ارفق ظاهرا لو امر بالسفر معه في حلول الاجل بما ينفق الكرم  
الدين وظاهر كلام الشيخ علاء الدين اعتمادا فانه نقله عن النقط  
الحمية مستدركا به على ما قبله ويؤيده اقتضاه بقوله ان يكون تكفيل  
الزوج نفقة شهر اذا اراد السفر فقا بالزوجته كما يصر اليه كلام المحقق  
والله اعلم سئل في رجل كفل زيدا بامر من عند عمرو على مبلغ من معلوم  
ودفعه الي عمر وبعد حلول اجله حكم الكفالة ويريد الرجوع على زيد  
بما ادعى عنه بعد ثبوت ما ذكره بالوجه الشرعي فهل له ذلك الجواب نعم  
سئل فيما اذا سرق لزيد مئة من دار ملاءمة لا تعطيل ويريد  
ان يمن عرا ذلك كونه قال مر بما حصل من ضرر لا يهل بحلة الدار بسبب  
الاصطبل فانا كافل وضامن له فهل لا يمن عمرو ذلك ولا ينع هذه الكفالة  
الجواب نعم اي لما مر منها انها لا تفتح جهالة المكفول له ولا المكفول عن سئل  
في امرأة قالت لزيد ان غاب عمرو عن المصر فقبلي الدين الذي لكفيله  
ثم غاب عمرو عن المصر وماتت المرأة عن تركه قبل استيفاء يدينه ويريد  
الرجوع في تركها بدينه بالوجه الشرعي فهل له ذلك الجواب نعم سئل  
في رجل طلق زوجته طلقة واحدة رجعية ثم راجعها فطالته ثم خسر صداها  
تلكه ابو الزوج كفالة شرعية فهل تصح الكفالة المزبوت ولها مطالبة بذلك  
بعد ثبوتها شرعا الجواب نعم اقول تقدم في اول باب المهر عن الجواب  
الزاهدي ولو طلقها رجعية لا يصير المهر حالا حتى تنقضي العدة **مطلب**  
وبه اخذ عامة المشايخ انه فقول المولى ههنا ولها مطالبة بذلك  
اي عند حلوله يموت الزوج او طلاق اخر تأمل سئل في الكفالة  
بالفرض الموكل اليه على بيعه ويكون موطلا على الكفيل ولم يأتجه  
على الاصيل بغيره دون الاصيل او عليه ما الجواب نعم يكون موطلا  
على الكفيل واما تاجيله على الاصيل ففيه كلام تقدم في اول  
باب الفرض فراجعه سئل في رجل كفل اخر عند زيد بدين